الوصم الاجتماعي كأحد عوامل العود للانحراف

الدكتورة: الكاملة سليماني، جامعة باتنة، الجزائر
الأستاذة: سميرة بشقة، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

إن الوصم الاجتماعى لمن سبق لهم الانخراط في زمرة المنحرفين يعد حاجزا يحول دون المعالجة والوقاية، فالوصم يقلل من الدعم الاجتماعى للبرامج الإصلاحية لمكافحة الجريمة والانحراف، إذ أنه يعد أبرز عقوبة اجتماعية يقوم بها المجتمع تجاه أفراده المنحرفين حتى ولو نالوا نصيبهم من العقوبة المقررة لهم قانونا، فبدل أن يأخذ بيدهم ويمدهم بيد المساعدة لإدماجهم في مختلف مجالات الحياة يقوم بعزلهم واحتقارهم، ومنع التعامل معهم وإلحاق العار بهم لفترات طويلة من الزمن قد تمتد إلى أجيال في بعض الأحيان ،ولعل أقسى العقوبات التى يفرضها المجتمع على هذه الفئة هى نعتهم بألقاب وصفات تزيد من عزلهم عن باقى الأفراد وتوقظ فيهم رغبة الانتقام والعود إلى دهاليز الجريمة والانحراف.

Abstract:

The social stigma for those who already engage in delinquent clique prevents the treatment and prevention. Therefore, the social stigma reduces the social support of reform programs for the fight against crime [anti-crime] and delinquency.

As the most important social stigma for individual offenders, even if the law punished them and instead of taking their hands and help them to be integrated in various fields of life, the community isolate them and contempt them for the following long-term and generations. In some cases, extreme sanctions for this category are provided through severe names and labels that make of them more isolated from other members of the community and awaken their desires for revenge and the return to crime and delinquency.

مقدّمة:

في الواقع أن جهودا كثيرة يقوم بها أفراد ومؤسسات من أجل النهوض بأفراد ضلوا الطريق القويم فانحرفوا بسرقة أو جريمة أو إدمان...، لكن جهودهم كانت دون جدوى، وعندما نمعن النظر في المشكلة وندرسها من مختلف جوانبها نجد أن للوصم الاجتماعي الدور الكبير في إرجاعهم للمسار المعاكس.

فالشخص المنحرف على الرغم من توبته وعودته إلى طريق الصواب، إلا أن صفة المنحرف تبقى لصيقة به فيقال فلان السارق، الطائش، المدمن، المجرم...، إلى غير ذلك من المسميات التي تكون بمثابة اللكمة التي تدفع إلى العود الى طريق الهاوية مرة ثانية.

" فالوصم إذن يرتبط بصفة أو ميزة أو هوية تعتبر" دونية" أو غير عادية، حيث يقوم على تركيبة اجتماعية تستند إلى كياني " نحن" و" هم" وترمي إلى تثبيت الحالة الطبيعية للأكثرية من خلال تحقير الآخر."[1]

ويعود مصطلح الوصم الاجتماعي إلى أزمان قديمة قدم تاريخ المجتمعات البشرية، فقد كان اليونانيون مثلا يحرقون أو يقطعون بعض أعضاء الجسم ومن ثم يعلنون على الملأ أن حامل هذه العلامة أو تلك هو خائن أو مجرم أو مملوك.

أما في وقتنا الحاضر رغم ما يتلقاه السجين في المؤسسة الإصلاحية أو العقابية من برامج إصلاح ،وتأهيل وإدماج و العمل على ربطه بالمجتمع الخارجي عن طريق: الزيارات العامة والخاصة ،والاتصالات الهاتفية، والرسائل البريدية، والاطلاع على كافة وسائل الإعلام المختلفة، فان ذلك يعد قليل الأثر وعديم الفعالية إذا ما قوبل برفض المفرج عنه مجتمعيا واحتقاره وإلصاق صفات العار والنقص والدونية، وعدم تقبل مساعدته على التكيف لاستئناف حياته الاجتماعية، وكذا وضع كافة العراقيل والعقبات أمامه، مما يزيد من اتساع الفجوة بينه وبين المجتمع ومعاييره وقيمه الرافضة للسجين، ومهما بذله من جهد ليزيل عنه

هذه الصفة لكن يبقى ذلك دون جدوى، ما يجعله يتمرد في سلوكه ويحقد على المجتمع برمته كردة فعل إزاء ما يواجهه من ضغوط.

وغير خاف أن المجتمعات العربية أيضا لم تكن بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث يعتبر الوصم الاجتماعي ظاهرة متفشية بكثرة في مجتمعاتنا العربية، فالموصوم في نظر المجتمع هو رمز للعار الذي سيبقى عالقا به، لذلك نجد أن هذا الأخير من خلال وصم الفرد الذي أخطأ أو ارتكب ذنبا ثم تاب بعد ذلك ،بدل مساعدته للخروج إلى بر الأمان وإدماجه في محيطه الاجتماعي، يسعى إلى المبالغة في تطبيق الجزاءات التي تؤثر في حالته النفسية وتثير فيه الحقد والعداوة؛ فعوض أن يستهدى إلى طريق الصواب نجده ينجرف أكثر فأكثر في تيار العود إلى الجريمة والانحراف، أي أن الفرد الذي سبق له الاندماج في بؤر الفساد والانحراف ثم عاد إلى جادة الطريق، إذا ما أدرك أن المجتمع يتصرف نحوه بطريقة بغيضة أو غير مقبولة، فالنتيجة الطبيعية لذلك هو الشعور بالاغتراب من المجتمع واللجوء إلى الأفراد الذين كانوا سببا في انحرافه في بادئ الأمر ،وهو ما يعتبر أمرا طبيعيا لأن لكل فعل ردة فعل.

أولا : تعريف الوصم الاجتماعي:

الوصم **لغة** يعني العار والعيب والصدع والعقدة في العود، والوصمة: العار والعيب.[2]

وكلمة الوصم في اللغة **الانجليزية** مشتقة من كلمة (**Stigma**)، والوصم آية وسم، وصمة، وعلامة مميزة، غرابة ملحوظة على الجسم خصوصا تلك التي ينظر إليها بوصفها تدل على التنكس أو التشوه.

أما **اصطلاحا** يمكن فهم الوصم فهما واسعا على انه: «عملية تجريد أشخاص في مجموعات محددة من صفة الإنسان وإهانتهم وتشويه سمعتهم وتحقيرهم، وهي عملية غالبا ما تقوم على شعور بالنفور، وبتعبير آخر هناك تصور بأن الشخص الموصوم ليس تماما من البشر» [3] .

وقد عرفته " **سامية جابر**" بأنه :«تلك العملية التي تنسب الأخطاء أو الآثام التي تدل على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب العار وتثير حولهم الشائعات، وتتمثل هذه الصفات بخصائص جسمية، أو عقلية، أو نفسية أو اجتماعية »[4].

في حين عرف " **محمد عاطف غيث**" الوصم بأنه: «صورة ذهنية سلبية تلصق بفرد معين كتعبير عن الأشياء والاستهجان لهذا الفرد نتيجة اقترافه سلوكا غير سوي يتعارض مع القيم والمبادئ السارية في المجتمع » [5] .

ويعرف "**بندر بن سالم القصير**" الوصم الاجتماعي على انه :«إلصاق صفة أو تهمة كصفة جانح أو مجرم بالشخص مما تختلف شدته وأثره واستمرار يته بناءا على الجهة التي تقوم بعملية الوصم وعلى نوع الفئة التي ينتمي إليها الموصوم »[6].

ويلاحظ من استعراض التعريفات السابقة أن الوصم هو صفة سلبية تلحق بالشخص الذي خرج عن معايير المجتمع وتقاليده عن طريق أفراد آخرين، أو جماعة اجتماعية بغض النظر عما إذا كان الشخص قد استقام وعاد إلى جادة الصواب أم لا زال ملتزما بالطريق الغير سوي، فتبقى تلاحقه طيلة تواجده في محيطه الاجتماعي وتشعره بالدونية وبأنه مختلف عن الآخرين.

الوصم الاجتماعي من المنظور الإسلامي :

إن السخرية من الغير وغيبته إن كان ذلك بسبب غير الدين والإيمان لا يجوز، فالناس فيما ليس من الدين والتقوى متساوون ومتقاربون ولا يؤثر شيء من ذلك مع عدم التقوى كما قال تعالى: ﴿ **ان أكرمكم عند الله أتقاكم** ﴾ [7]

وأيضا قوله: ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساءا من نساء عسى أن يكن خيرا منهن**﴾ [8].

أي لا يستخفون ولا يستهزؤون بهم، فقد نهى الله عز وجل في هذه الآية الكريمة عن السخرية من الناس مبينا أن المسخور منه قد يكون خيرا من الساخر.

وما تضمنته هذه الآية الكريمة من النهي عن السخرية جاء عقاب فاعله عن الله في قوله تعالى: ﴿**الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم**﴾ [9].

وبهذا يكون الإسلام قد شرع منهجا وقائيا ضد الوصم قبل العلوم الوضعية الأخرى وقبل ظهور مختلف تلك النظريات، حيث حرم القول الفاحش سواء كان في وجود الإنسان أو غيبته حفاظا على قيمته الإنسانية وهيبته وكرامته، وحماية للموصوم من التردي في الجريمة والانحراف، أو الإحساس بأنه موصوم وأن المجتمع ينظر إليه نظرة دونية مما يلحق به الشعور بالخزي والعار، وبالتالي يجعله يشعر بأنه فعلا مجرم ولا مناص أمامه إلا العود إلى الانحراف والوقوع في الجريمة.

ثانيا: تعريف العود للانحراف:

العود **لغة** هو ثاني البدء، وهو الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه، ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة ويسمى الفعل عودا ويسمى فاعله عائد [10].

ويقابل العود مصطلح « **Recidivism** »في اللغة الانجليزية ، ويعرفه قاموس "**أكسفورد Oxford**" بعادة الارتداد إلى الجريمة ،والعائد هو الذي يرتد إلى الجريمة، ويعرف ذات القاموس الارتداد « **Relapsing** » بالسقوط ثانية في الخطأ أو المرض بعد العلاج أو الشفاء [11].

والعود في المعنى، **الاصطلاحي** هو من تكرر خروجه عن القواعد والمعايير القانونية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع المحيط به.

أما في **القانون الجزائري** فإن المشرع الجزائري على غرار التشريعات الأخرى نظم أحكام العود في قانون العقوبات ،ولكن من دون أن يعطي تعريفا له واكتفى بذكر الحالات القانونية التي يعتبر فيها الجاني عائدا تاركا بذلك مهمة التعريف للفقه.

والعود في القانون(*) حسب تعريف "**أسماء التويجري**" هو "حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة [12].وقد

أورد عالم الاجتماع "**ألبرت أوجين Albert Ogien**" تعريفا للعود في كتابه حول الشخص العائد حيث يقول « هو ذلك الشخص الذي يقوم بارتكاب جرم، وهو لا يستطيع أو لا يريد أن يتوب أو أن يعدل عن ارتكاب الجرم من جديد» (13).

يتضح من خلال هذا التعريف أنه أخرج النقاش حول تعريف العود من دائرة التناول القانوني أو العقابي أو حتى الإجرامي ولو جزئيا، فالعود من هذا المنظور هو سلوك لا اجتماعي قبل أن يكون لا قانوني، فالعود للانحراف هنا ينصب أساسا على تبيان أن الاستمرار في الإجرام يكون نتيجة مقدمات وليس مجرد سلوك معزول، أي أن مرتكب هذا السلوك الإنحرافي تميزه خصائص وظروف مجتمعية تجعله لا يستطيع الحد من سلوكه الإنحرافي.

أما "**محمود أبو زيد**" فقد ذكر في هذا المجال أن العود هو«... الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعتبر الشخص في حالة خطرة بعد سبق الحكم عليه في جريمة» (14).

يتضح من خلال هذا التعريف أنه لم يحصر حالة العود في صدور الحكم أو تنفيذ العقوبة، إنما ركز على الدوافع وعلى الظروف المحيطة بالشخص المنحرف والمؤثرة على سلوكه، فكانت وراء إصراره على ارتكاب السلوك الإنحرافي أو الإجرامي وسواء حكم فيها عليه أم لا.

تأسيسا لما سبق نتبين أن العود هو نوع من النكسة التي يصاب بها الفرد بعد انقضاء فترة عقوبته في السجن أو في المؤسسة الإصلاحية والتحاقه بالمجتمع، حيث يرفضه هذا الأخير ولا يسمح له بالاندماج فيسقط من جديد في الانحراف ويعود إلى السجن مرة ثانية أو المؤسسة الإصلاحية، ويطلق عليه اسم المنحرف العائد .

وعلى الرغم من أن العود يعد وسيلة لقياس وتقييم برامج الإصلاح إلا أنه بالمقابل يعتبر محل اختلاف المنظرين والباحثين من حيث قياسه ودرجة تحققه ، إذ يعتبر الشخص عائدا إلى الجريمة من وجهة نظر بعض الباحثين إذا ارتكب نفس

الجريمة السابقة ،والبعض الآخر يعتبر العود قد تحقق إذا ارتكب الشخص جريمة أخرى بغض النظر عن كون الجريمة الثانية مشابهة للجريمة الأولى أو أقل منها خطورة أو أكثر خطورة منها، في حين ربط البعض الآخر العود بالزمن فوضع مدة زمنية محددة تلي الإفراج عن الشخص بعد ارتكاب الجريمة الأولى، هذه المدة قد تكون سنة، أو ثلاث سنوات، أو خمس سنوات، أو عشرة أو أكثر، فإذا ارتكب الشخص جريمة خلال هذه المدة فانه يعتبر عائدا، أما إذا ارتكب الثانية بعد انقضاء هذه المدة فان هؤلاء الباحثين لا يعتبروا هذا الشخص عائدا.

ثالثا: أنماط الوصم الاجتماعي:

اختلف الباحثون والعلماء في تقسيمهم للوصم كل حسب التخصص أو الزاوية التي يعالج منها هذا المفهوم (نفسية، اجتماعية، قانونية....)، وبناءا عليه يمكن إجمال أهم أنماط الوصم الاجتماعي فيمايلي :

الوصمة الجنائية: هذا النوع له صلة بالسلوك الإجرامي وتتواجد بردود فعلها في معظم المجتمعات الإنسانية، وهي سمة تظل عالقة بالتاريخ الاجتماعي لأي فرد مجرم، مما دفع الكثير من الباحثين في مجال علم الجريمة إلى التأكد من أن الأسباب العقابية التي يتم اتخاذها تجاه المجرمين بأشكالها القانونية والاجتماعية تؤدي إلى انفصال كامل بين هؤلاء المجرمين وبين المجتمع، ما يؤدي إلى خلق روح العداوة لدى المجرمين، حيث يكون رد الفعل متبادلا بين المجرم والمجتمع ونتيجة لهذه الكراهية فان المجرم ينظر لزملائه المجرمين على أنهم الملاذ الآمن له، مما يجعله يبذل قصارى جهده للاحتفاظ بهويته الإجرامية نتيجة لهذا العقاب القانوني والاجتماعي الصارم.

وعليه فان عملية الوصمة تظهر الإحساس بالظلم إذ يبرز ذلك عند الغالبية العظمى من الشواذ، ومدمني المخدرات والخمور، وكذا المجرمين الذين يعبرون دائما عن المشاعر والأحاسيس العميقة بالاستياء والظلم والمرارة والقهر. (15)

الوصم الجسمي: ويعني عجز الفرد عن توفير الرعاية الضرورية لنفسه والحكم السليم بسبب ضعف في أداء الوظائف الجسمية، والقصور في الكثير من المهارات الجسمية والحركية لما يصاب به بعضهم من الأمراض والتشوهات الخلقية نتيجة لعوامل وراثية أو تعرضهم لحوادث، مما يجعل الفرد المصاب يعيش مرحلة من عدم الاستقرار أو التوازن النفسي والاجتماعي ناتجة عن إحساسه بأن الأصحاء لا يشعرون بآلامه وينظرون إليه نظرة دونية [16].

الوصمة الحسية: وهي فقدان الفرد لحاسة السمع أو البصر، أو فقد حاسة اللمس في حالات نادرة، وتسبب نقصا في قدرته على التواصل والنمو، والتعلم الخاص به إلا في حالات وجود مساعدات إضافية لما يتناسب مع احتياجاته التربوية ، وفي هذه الحالة تؤثر على علاقاته الاجتماعية ويحس بالمرارة النفسية التي تلازمه في كل وقت يتعرض له [17].

الوصمة العقلية والنفسية: تحدث نتيجة لفقد جزء من وظيفة العقل لأي سبب من الأسباب كالأمراض الوراثية، أو المكتسبة كالتخلف العقلي لدى بعض الأشخاص مما يجعلهم غير مسؤولين عن تصرفاتهم وسلوكياتهم، ولا يحاسبون عليها اجتماعيا أو قانونيا كمرضى الانفصام، والمرضى العقليون، والمصابون بالأمراض السيكوباتية.

وتشير الدراسات الاجتماعية إلى تحديد الآثار السلبية لوصمة التخلف العقلي على الفرد المصاب بها كانعدام الكفاءة الاجتماعية والمهنية، وعدم القدرة على الاستقلالية في كافة شؤون الحياة الاجتماعية دون رقابة أو إشراف من الغير، وكذلك عدم قدرته على مواجهة متطلبات البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها [18].

الوصمة اللغوية: هي صعوبة فهم وإدراك اللغة، أو صعوبة التعبير عنها أو البكم وصعوبة الكلام والتواصل مع الآخرين، ويعتبر الاضطراب في نطق الكلام مؤشرا لاضطرابات أخرى تتضمن التأثيرات والتغيرات التي تظهر على نفسية الموصوم كنتيجة حتمية لعجزه عن التعامل مع الآخرين، إلى جانب الإحساس بالقصور

الذي يعاني منه الموصوم لتعرضه لكثير من الخجل الاجتماعي أثناء الحديث أو عرض وجهة نظر معينة وما ينتج عن ذلك من رد فعل يتسم بالاستهزاء أو بالضيق والملل من جانب من يستمعون إليه [19].

رابعا: العوامل التي مهدت للوصمة الاجتماعية

يرى " **تاننبوم Tannenbaum** " أن عملية صنع المجرم تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب، وتعريفات، وفعل وشرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الأفراد. وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق بعض من أهدافها، حيث أنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضا نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه [20].

وفي ذات الشأن يرى " **شلومو Shlomo** " أن هناك عدة عوامل مهدت للوصمة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تمثل تلك الصورة الاجتماعية التي تنسب إلى الفرد أو المجموعة، والتي تستخدم كأداة للضبط الاجتماعي، فمن هذه العوامل ما عمل في مجال السلوك المنحرف وعوامل أخرى عملت على انحراف القيم ولذلك – يقول **Shlomo** – حددت الأنماط الفردية للوصمة في إطار هذه العوامل كما يلي: [21]

1- السلوك المنحرف:

السلوك المنحرف هو العنصر المساعد على تكوين الوصمة الاجتماعية، أما عن الأنماط التي ترتبط بالوصمة الاجتماعية في إطار السلوك المنحرف فتتمثل في:

- **النمط الذاتي** : يتحقق هذا النمط مع وجود مضمون ثقافي معين، فإذا كان الانحراف موجها للذات فان الفرد في هذه الحالة يكون مصابا بمرض عقلي .
- **النمط الانتحاري**: وهو يثير رد فعل اجتماعي شديد، فالوصمة الاجتماعية تعد نتاجا لتوحد الآخرين بالأنا الانتحاري.

- **النمط الهارب:** وهو الذي يرغب في الانعزالية للهروب من الصراع كما هو الحال في سلوكيات مدمني المخدرات والمواد الكحولية والمتشردين.
- **النمط البوهيمي:** ويتمثل الانحراف البوهيمي من خلال الانعزال الفيزيقي والأخلاقي عن الجماعة والنظر بصورة مختلفة للأمور نتيجة وجود اختلاف في ترتيب القيم.
- **المنحرف بالصدفة:** قد يرتكب الفرد بعض الأفعال المنحرفة دون قصد وقد يوصف الفعل بالوصمة أو يمر دون أن يلاحظه أو ينكره احد.
- **الانحراف المكتسب:** نادرا ما يخضع هذا النوع للوصمة، إلا إذا عملت أجهزة تنظيم العدالة الاجتماعية على الكشف عنه، ولكن قد لا تلحق الوصمة ببعض الأفراد نتيجة مركزهم الاجتماعي أو الاقتصادي.
- **النمط الفوضوي:** هذا النمط يرفض قيم الجماعة بالخروج عليها ومهاجمتها، فالوصمة هنا تعبير عن عدم التوافق مع قيم الجماعة.
- **المنحرف الغيري:** يقصد بذلك ارتكاب سلوك منحرف لمساعدة الآخرين مثل مساعدة الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أو خطيرة على التخلص من الحياة عن طريق القتل الرحيم.

2. انحراف القيم الاجتماعية:

يرتبط انحراف القيم ارتباطا وثيقا بالسلوك المنحرف ويساهم في تكوين الوصمة الاجتماعية، أما عن الأنماط التي ترتبط بانحراف القيم، فنذكر منها:

- **المجني عليه:** الوصمة الناتجة عن الجريمة والانحراف ما هي إلا عمل من أعمال السلطة التي تمارسها النخبة المنتقاة من الحكام لتحقيق أغراض معينة سواء كان الشخص الموصوم مذنبا أو بريئا، متطابقا مع أعراف المجتمع أو منحرف.

- **الصراع الداخلي**: يتحقق هذا الصراع لدى النمط الهارب الانتحاري عند الكلام عن أنماط السلوك المنحرف.
- **المميز**: كل قريب من السلطة أو من واضعي القانون أو المنفذين له من الحاكمين يشعر بان له حرية في انتهاك القانون دون أن يخشى الوصمة الاجتماعية أو يعتبر منحرفا.

خامسا: مظاهر الوصم الاجتماعي

يتخذ الوصم مظاهر مختلفة ولكن هذه المظاهر تعود في الأساس إلى عملية تحقير أفراد من مجموعات محددة وسلبهم صفة الإنسان وخلق الشرخ بين "نحن" و"هم" ،وطرق المعاناة من الوصم الاجتماعي بنوعيه الرسمي والغير رسمي تختلف باختلاف الأفراد ،كما يتباين نطاق انطباق بعض هذه المظاهر.

ولعل من مظاهر الوصم الاجتماعي **الرسمي** صحيفة السوابق العدلية، والشروط الاحترازية المفروضة على السجين ،والمنع من السفر ،عدم توظيفه في أي وظيفة حكومية أو خاصة، أما الوصم الاجتماعي **الغير رسمي** فيتمثل في المقاطعة، الشعور بالطرد الاجتماعي ،النبذ وتخلي المجتمع عنه مما ينتج عنه فقدان الحرية، وهجر الزوجة والأولاد والأقارب، والتعامل معه بكافة أنواع التعاملات .

كما يعاني النزلاء السابقون من عدم مصاهرتهم ومن العار الذي يلحق بأسرهم، وعدم تقبل صداقتهم والخوف على السمعة، بالإضافة إلى تدهور الحالة الصحية والنفسية والشعور بالدونية، وتحقير الذات، واللوم. والأقسى من ذلك عندما يشعر الشخص بان المجتمع يميزه بوصمه بأنه قد أذنب وعدم تقبله ومد يد العون له ماليا أو معنويا والاستمرار في وصمه ،وينظر إليه على انه خريج سجون وصاحب سوابق منحرف.

على اثر هذه المظاهر التي تصف لنا أهم الآثار والجوانب السلبية التي يعاني منها الفرد الموصوم نتيجة الوصمة الاجتماعية يذهب فريق من الباحثين إلى انه على الرغم من الآثار السلبية للوصمة، إلا أن لها فائدة سواء للأشخاص

الواصمين أو للجماعات والمجتمعات، فقد تساعد على تبرير الوضع الاجتماعي السائد لجماعة من الناس أو معاملتهم أو السيطرة عليهم ،كما رأى البعض أن الوصمة تعمل كأداة للضبط الاجتماعي من اجل الحفاظ على النظام الاجتماعي بالتقليل من حوادث حدوث الانحراف في المستقبل أو منع حدوثه. وهنا يرى " **تورسيل Thorsell**" و " **كليمك Clemek**" أن الوصمة الاجتماعية تقضي على الانحراف وتمنع قيام الانحراف في المستقبل في الحالات التالية (22):

- ✓ إذا كان الشخص منحرفا أوليا وليس ثانويا(*).
- ✓ إذا تم الانحراف بشكل خفي مستتر تحت الاعتقاد بان أي انحراف جديد سيتم كشفه للناس بسهولة.
- ✓ إذا تمت عملية الوصم من قبل شخص أو جماعة ذات علاقة حميمة أو من شخص على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للشخص المنحرف.
- ✓ إذا كانت الوصمة قابلة للإلغاء بسهولة إذا ما أراد المنحرف وقف تصرفاته المنحرفة.
- ✓ إذا ما سهلت الوصمة عودة المنحرف إلى المجتمع والانتماء إليه كعمل وقائي.
- ✓ إذا كانت الوصمة ذات طبيعة ايجابية مشجعة وليست مهينة ومذلة لقيمة الشخص الموصوم.

على الرغم من ايجابية الأمور التي جاء بها " **Thorsell** " و " **Clemek** " إلا أن هذا المنطق لا ينطبق إلا على الوصمة المرتبطة بسلوكات معينة .فمثلا تطبيق نظرية الوصم في مجال الأمراض العقلية أثار العديد من الانتقادات، لأن التفسير من وجهة نظر نظرية الوصم كان غير مناسب ذلك أن الأشخاص المصابين بأمراض عقلية قد يعزى سبب نشأة المرض لديهم إلى أسباب وراثية أو طبية بحتة تخرج عن نطاق سيطرة الفرد ،وبغض النظر عن تسميتهم بمرضى عقليين فلن

تعمل الوصمة على وقف هذا المرض أو حدوثه لدى أشخاص آخرين، كما لا يمكن تطبيق هذه النظرة على الأشخاص الذين تم علاجهم وشفاؤهم من الأمراض والاضطرابات العقلية كالاكتئاب، أو انفصام الشخصية.

سادسا: نظرية الوصم الاجتماعي ورد الفعل المجتمعي

يعد رد الفعل الاجتماعي احد أنواع العقوبات التي يصدرها المجتمع تجاه من يقوم بالأفعال المخالفة لقواعده، وهو لا يقل أهمية عن العقوبات التي يفرضها القانون ،وفي بعض الأحيان يصدرها ويلازمها ويستمر حتى بعد تنفيذ العقوبة القانونية، لا بل قد يستمر حتى بعد وفاة من قام بالجريمة وينتقل إلى عائلته ويستمر معهم لأجيال.... انه الوصم الاجتماعي.

ولعله من بين النظريات التي تنظر إلى السلوك الانحرافي باعتباره وصمة تسم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع هي نظرية الوصم ،فبمجرد إدانة الشخص في سلوك انحرافي أو إجرامي يلقب بالسارق، القاتل، المجرم....الخ وتظل وصمته الانحرافية عالقة في تاريخه الاجتماعي متعرضا بسببها إلى العزلة والانطواء والمهانة، وتؤكد هذه النظرية على الأضرار المترتبة على وصم المنحرف أو المجرم والتي تظل مرافقة له ولكل من له علاقة قرابية به [23].

ويعتبر" **فرانك تاننبوم Tannenbaum**" أول المنظرين والرواد المؤسسين لنظرية الوصم الاجتماعي وذلك في كتابه " الجريمة والمجتمع" عام 1938، حيث تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها، ولذلك يوصم فاعلها بوصمة الخروج عن المجتمع أو بالأحرى الخروج على قواعد الجماعة، ولذلك فان الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص بل على النتيجة التي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة الفاعل، حيث يوسم بوسمة الانحراف. وعليه فالمنحرف ذاته لا يتحدد بذاته إنما بما يراه الآخرون فيه وردود فعلهم إزاءه [24].

وقد أقر" **جورج هربرت ميد Mead** " بأن الوصمة الاجتماعية **Social stigma** تزداد بناءا على حجم العقوبات المفروضة على مخالفي القانون ونوعها، فأكد أن العقوبات الصارمة المرتبطة بالملاحقة والمقاضاة مسألة تتعارض مع إعادة تكييف المنحرف، كما أن الإجراءات التي تتخذ نحو مخالفي القانون تؤدي إلى تدمير التفاعل بينهم وبين المجتمع، مما يخلق روح العداوة لدى المنحرف. وينطوي توجه" **ميد Mead** " هذا على أن نظام العقوبة الصارمة هو نظام فاشل تماما وان فشله لا يقتص على عجزه عن ردع الانحراف فقط وإنما يمتد إلى تكوين فئة إجرامية [25].

كما أكد " **ليمرت Lemert**" أن رد الفعل المجتمعي إزاء السلوك المنحرف غالبا ما يؤدي إلى تقويته وليس إلى اختزاله، فالسجون مثلا تؤدي دورا فاعلا في إفراز المجرمين والعتاه أكثر من إصلاحهم، وأيا كانت الأسباب الأصلية للسلوك المنحرف أو الانحراف الأولي، فان الجزاءات الاجتماعية تؤدي إلى الانحراف الثانوي وهذا ما يوضح اعتماد مفهوم الوصمة على عدد من المعاني المرتبطة بالفعل والفاعل، والظروف وأفكار الفرد الموصوم، ومعتقداته وشخصيته، وكذلك أفكار ومعتقدات المجموعة التي تطبق الوصم.

وفي هذا المعنى يوضح " **بيكر Beaker**" ويؤكد على أن الانحراف لا يعني المفهوم العام الذي يشير إلى أن أسباب الانحراف تنبع من الواقع الاجتماعي للمنحرف أو من المتغيرات الاجتماعية التي تدفعه الى الانحراف وإنما يعني أن الجماعات تساعد على خلق الانحراف بوضعها القواعد الاجتماعية ضد الأشخاص، ومن ثم وصمهم بالخوارج " outsiders" عن هذه القواعد الاجتماعية، ووفقا لذلك يصبح الانحراف نتاجا مباشر لمخالفة المعاني الملصقة بذلك الفعل، ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به أو السلوك الذي يوصم الفرد به من قبل المجتمع أو الجماعة.

أما عن كيفية حدوث عملية الوصم فيذهب" بيكر**Beaker** " إلى أن المضمون الرئيسي لهذه العملية يتركز أساسا على التأثيرات المهمة التي يحدثها إلصاق صفة الانحراف بأفراد معينين، ومثال ذلك كيف ينظر إلى هؤلاء الأفراد من

قبل بقية أفراد المجتمع وكيف ينظرون إلى أنفسهم؟ وأخيرا أثر هذا الوصم في أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين، لأن وصف فرد ما بصفة الانحراف يعني أن هذا الفرد والجماعة المحيطة به ينبغي أن يكيفوا أنفسهم على التعامل معا بوصف أن هذا الفرد ذو صفات معينة ومن ثم تحدث عملية الوصم [26].

ومؤدى ما سبق أن نظرية الوصم الاجتماعي ركزت على النقاط التالية:

- ترى النظرية أن الفرد يستجيب لمعنى "الوصم" وليس للفعل نفسه.
- ترى النظرية أننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين وبالمقابل يستجيب أبناء المجتمع إلى الوصم الذي يطلق على أشخاص معينين قاموا بالسلوك الانحرافي ويستمر حكم الوصم عليهم.
- ترى النظرية أن ردة فعل المجتمع قد تخلق شخصية المنحرف أو المجرم وتختلف ردة الفعل هذه باختلاف الزمان والمكان والفاعل وأفراد المجتمع ،فقد يؤدي إطلاق الوصم إلى دفع الفرد إلى العود إلى الانحراف والاستمرار فيه مرات ومرات لأنها أصبحت واقع حال لامناص منه حتى لو كان الفعل الانحرافي الذي قام به ليس متأصلا فيه أو كان ردة فعل لحالة معينة عاشها في السابق، ويختلف الأمر من مكان لآخر ومن زمان لآخر كل حسب ظروفه التي وصم بها.
- تفرض النظرية أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على دفع الأفراد إلى الانحراف بالتالي تزيد نسبة الجريمة والعود إليها ،فقد يدفع وصم من كان مدمنا أو سارقا إلى تعميق الدافع إلى الانحراف والاستمرار فيه في خط الجريمة بأشكالها المختلفة مادام قد وصم بذلك وانتهى الأمر.

تعتقد النظرية أن الفرد يرتكب انحرافا أوليا وتقابله ردة فعل اجتماعية ثم يرتكب جريمة أخرى ويقابله ردة فعل اجتماعية اشد إلى أن تتشكل هوية المجرم، كأن يرتكب بعض أبناء المجتمع سلوكا منحرفا مثل التهريب والتزوير والاحتيال، وتجارة الممنوعات ويجابهوا بردة فعل بسيطة "وصم أولي" من قبل المجتمع على أنهم

منحرفين ثم يشاركوا في أفعال اشد خطورة من سابقتها فيأتي رد الفعل أقوى وهذا ما يسمى "بالوصم النهائي [27].

وأخيرا تفترض النظرية أن الخوف من الوصم هو احد وسائل الضبط الاجتماعي، وقد كان وصم المجتمع للسارق بتسميات مختلفة أن زرع الخوف ومنع الكثيرين من الاشتراك بتلك الجرائم وعندما كانت تحين الفرصة للسرقة أو الاختلاس أو الفساد فان البعض كان يخاف من الوصم ولا يقوم بها.

سابعا: الوصم الاجتماعي وردة فعل الموصوم [28]

تتحدد ردة فعل الموصوم حسب قوة الوصمة وسببها، ولكن بشكل عام فان هناك العديد من السلوكيات التي قد تبدو على الشخص ردا على الوصمة مثل:

- ✓ إخفاء مصدر الوصمة وخاصة الصفة الخارجية المسببة للوصمة بقدر الإمكان، وهنا يتحاشى الشخص أن تكون للسمة أو للسلوك المسبب للوصمة أي تأثير أو أن يستخدم كمقياس للتقييم أثناء التفاعل .
- ✓ الانسحاب وتحديد العلاقات الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين الذين يتفهمون الموقف، أو الأشخاص الحاملين لنفس الخاصية" الوصمة"، فتقليل العلاقات يساعد على تقليل الآثار المصاحبة للوصمة ونتائجها النفسية والاجتماعية.
- ✓ أن يقوم الموصوم بتثقيف الآخرين عن السمة أو الخاصية المسببة للوصمة حتى تضعف حدة الوصم أو يتخلص من النظرة السلبية له.
- ✓ وكذلك يعاني الموصوم من عدم مصاهرته ومن العار الاجتماعي الذي يلحق به، وعدم تقبل صداقته بالإضافة إلى إحساسه بأنه موصوم مما قد يؤدي إلى تدهور حالته النفسية والصحية والشعور بالدونية وتحقير

الذات، والأقسى من ذلك عندما يشعر بان المجتمع يميزه بوصمه بأنه من خريجي السجون وعدم تقبله ومد يد العون له ماليا أو معنويا.

الوصم الاجتماعي وعلاقته بالانحراف والعود إليه:

إن الشخص المنزلق في طريق الانحراف والذي خضع لمؤثرات استدماجية وتشويقية للحصول على عضوية في زمرة منحرفة، لا يقتصر فقط على ذلك ،انما على ما يحمل هذا الانزلاق من معنى اجتماعي وثقافي في حكم الآخرين وكيف يفسرونه.

ولكي يثبت انحراف الفرد في مقاييس المجتمع يحصل على تسمية أو تسميات بذيئة أو سيئة أو ساقطة أخلاقيا تعكس فعله الانحرافي وتعيق تفاعله مع الآخرين من خلال هذه الوصمة، إذن فهي تسميات تحط من قدر المنحرف وتوصله إلى صفات تبقى لصيقة به على مدى الحياة .

ومن هذا المدخل فالوصم الاجتماعي يعني إطلاق المسميات وإلصاقها بسلوك الفرد، وبناءا على ذلك المسمى يتحدد سلوك الفرد اما بالسلب أو الإيجاب، وفي هذا الصدد يشير " **ليمرت Lemert**" بقوله: «أن الوصمة قد تحدث أثارها العميقة في هوية المنحرف مؤدية إلى سلوك منحرف تال، كما قد تؤدي إلى استجابة عكسية مقبولة وهي إنهاء الانحراف وتبني أنماط السلوك السوي، وان كان ذلك يقتضي نوعا من الجهاد للتخلص من الوصمة الاجتماعية» [(29)] ، أي بمعنى أن إلصاق صفة معينة لسلوك شخص في مواقف معينة يمكن أن تؤدي إلى تدعيم لهذا السلوك أو قد تؤدي إلى اختفائه.

وحالما يوصم الفرد بأنه منحرف من قبل الآخرين فان التعامل معه سوف يكون من خلال ما تم وصمه به وعندها لا يحصل على ثقة المتفاعلين معه من أصدقاء وزملاء ومعارف، ولا يتم احترامهم له لأنهم يتفاعلون مع صفة تم إطلاقها عليه من قبل أفراد مقربين منه ومتفاعلين معه، وعندما يجدوا سلوكياته مخالفة للأعراف أو القواعد والمعايير والقيم الاجتماعية فانهم يطلقون عليه تسمية

قبيحة أو سلبية تميزه عن الآخرين، فيلصقونها به. وعندئذ تمسي كنية يكنى ويعرف من خلالها أكثر من اسمه الحقيقي وتبقى لصيقة به طيلة حياته ،وقد تبقى إلى ما بعد وفاته ويلقب أبناءه وأحفاده بكنيته السيئة [30].

وهذا ما ينطبق على مجتمعاتنا العربية على وجه العموم، فالمرء إذا تم وصمه باعتباره منحرفا غير سوي فإن ذلك يؤدي إلى نمط سلوكي معين يكون في اتجاه تشكيل أو صياغة سلوك متفق مع المسمى الذي الصق به، « ومن هذا المنحنى فالانحراف ينظر إليه باعتباره نتاجا لما يعكسه فعل المنحرف ذاته وكذلك لما يلصقه الآخرون به من صفات، فالفعل المنحرف في ذاته أو بمفرده لا يخلق الانحراف وإنما يسهم في ذلك أيضا ميكانيزم الوصمة الاجتماعية للمنحرف والانحراف [31].

وتشير العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية إلى أن نظرة المجتمع السلبية قد تقف حجر عثرة في طريق الأشخاص المنحرفين خاصة إذا كان البعض منهم دفعته الحاجة إلى الوقوع في شباك الانحراف أو زج به ظلما في غياهب السجون مما يجعله يعاني من التفرقة والمعاملة السيئة ويشعر بالخوف على شخصيته ومكانته في المجتمع، كما يعاني من عدم الرغبة في مصاهرته والتخلي عنه اجتماعيا مما يؤثر سلبا عليه نتيجة رد فعل المجتمع، « ووصمه بذلك قد يخلق انحرافا تاليا ويؤدي بهذا الشخص المنحرف إلى الانجراف في الانحراف عن طريق الانخراط في مجتمع المنحرفين والعود إلى عالم الجريمة، ذلك أن مجتمع المنحرفين هو الوحيد الذي يتفهمه ويتعامل معه بشكل مفتوح وواع» [32].

وفي هذا السياق حذر" **مضواح آل مضواح**" من التشهير بالجاني موضحا انه إذا أصبح الجاني معروفا عند كل فئات المجتمع يسهم لديه ذلك في خلق وعي سلبي خاص بذاته ،ويثير لديه الخصائص الإجرامية المرتبطة بما وصم به فيصبح صورة مطابقة لما يصفه به المجتمع، فالعقوبة القاسية مع التشهير لهما دور حاسم في حدوث الوصم بالانحراف، فهي تجعل المنحرف أو المجرم يعتقد أن المحيطين به ذئاب مفترسة يسعون إلى إيذائه وتجريحه ومن هنا يحتقر المجتمع ويكرهه وينعزل

عنه ولا تلبث هذه المشاعر أن تتحول إلى رغبة جامحة في الانتقام من المجتمع بالعود إلى الجريمة [33].

ومن ثم فالوصم كظاهرة اجتماعية وثقافية شديدة الترسخ يشكل سببا جذريا من أسباب العود إلى الانحراف.وتأسيسا لما سبق يمكن القول أن الفرد معرض للوقوع في الخطأ والخطيئة، وارتكاب المعصية والوصف القبيح له أو لغيره مخالف لنصوص الشرع الحنيف، ويتنافى مع سماحة الإسلام التي تفتح باب التوبة للمسيء فالوصم قد يكون في بعض الحالات نتيجة للجهل بالنصوص الشرعية التي تنهى عن التنابذ واللمز والغمز، وفي هذا الشأن دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التسامح وعدم معايرة هذا الشخص حتى لا يكون بعيدا عن أفراد مجتمعه ، فقد سمع صلى الله عليه وسلم بعض الناس يعايرون من أقيم عليه الحد بقولهم "أخزاك الله"، فقال عليه الصلاة والسلام:« لا تعينوا عليه الشيطان».

❖ هوامش البحث

(1) مجلس حقوق الإنسان: **الوصم وأعمال حقوق الإنسان بما في ذلك حق التنمية**، الدورة (2)، البند 3، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2012، ص 4.

(2) مصطفى إبراهيم وآخرون: **المعجم الوسيط**، ج2، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1989،ص 1038.

(3) بندر بن سالم القصير: **مظاهر الوصم الاجتماعي من منظور الملقين بدار الرعاية الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 6.

(4) عبد الحميد جابر وآخرون: **علم النفس الاجتماعي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص187.

(5) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 441.

(6) بندر بن سالم القصير: المرجع السابق، ص10.

(7) سورة الحجرات: الآية 13.

(8) سورة الحجرات: الآية 11.

(9) سورة التوبة الآية: 79.

(10) ابن منظور: **لسان العرب**، الجزء الخامس ،الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1416ه، ص315، انظر أيضا المعجم الوسيط، ج2، ص634.

(11) أحمد صالح الواكد: **العلاقة بين الانخراط في برامج الاصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الاردنية والعود الى الجريمة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة مؤته، الاردن،2005،ص29

(12) أسماء بنت عبد الله التويجري: **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية إنشاء للنشر، الرياض ، 1432هـ/ 2011م،ص 19. WWW.NAUSS.edu.SA

*- تجدر الإشارة هنا إلى أن التحديد القانوني للعود إلى الجريمة يقوم على أساس وجود حكم بات (نهائي)سابق بحق المجرم المكرر للسلوك الجرمي ، وهو ما يستدعي التمييز بين العود وبعض

المفاهيم المشابهة له والوثيقة الصلة به إلى درجة الخلط بينهما . **1- العود والاعتياد** :يشترك الاعتياد مع العود في عنصر تكرار الفعل أو السلوك الإجرامي إلا أن حالة العود يشترط فيها أن يمثل كل فعل من الأفعال جريمة في حد ذاتها وأن يصدر حكم نهائي قبل وقوع الجريمة الجديدة عكس جريمة الاعتياد والتي يقصد بها الاعتياد على أفعال يعد تكرارها جريمة قائمة بذاتها ،وإذا قام الفاعل بهذا الفعل مرة واحدة لا يعد جريمة إلا إذا تكرر القيام بذلك فتكرار الفعل ذاته أكثر من مرة هو الذي يعطيه الصفة الجرمية كما هو الحال بالنسبة لممارسة التسول المعاقب عليه في القانون (أنظر المادة 195 من قانون العقوبات الجزائري). **2- العود والتعدد:** يتفق العود مع التعدد في أن كلا منهما يلزم لتوافره تكرار الجريمة من الجاني نفسه، في حين يختلفان في أن العود لا يتحقق إلا بصدور حكم نهائي في جريمة سابقة قبل ارتكاب جريمة لاحقة بينما التعدد لا يتطلب وجود مثل هذا الحكم بل تتم محاكمة الجاني عن كافة الجرائم التي ارتكبها.

(13) ALBERT OGIEN, **Sociologie de la déviance** , 2éme éditions, Armand colin, PARIS, 1999, P 24.

(14) محمود أبو زيد: **المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب**، ط1، دار غريب، القاهرة، 2003، ص 514.

(15) سامية محمد جابر : **الفكر الاجتماعي: نشأته واتجاهاته وقضاياه**، ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص ص 189،188.

(16) سعود بن محمد الرويلي : **الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008، ص 32.

(17) عدنان عبد الحميد القريشي: **برامج التأهيل في السجون أهدافها ودورها في الحد من العود للجريمة**، المجلة القومية الجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، الرياض، 1992، ص 18.

(18) ماهر أبو المعاطي: **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص 100.

(19) سعود بن محمد الرويلي: المرجع السابق، ص 33.

(20) عبد اله بن عبد العزيز اليوسف: **عوامل العود لجناح الأحداث في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، وزارة الشؤون الاجتماعية، السعودية، 2009، ص45

(21) محمد إبراهيم زيد: **مقدمة في علم الإجرام وعلم العقـاب**، دار الثقافـة للطباعـة والنشـر، القاهرة ، 1980.

(22)PAUL LOPES**: culture and stigma and the case of the camic books,sociological**, forum, vol 20,No September, 2006, P 378.

*المقصود **بالانحراف الأولي** خروج الفرد عن المعايير الاجتماعية لكنه يبقى محتفظا بمكانته وممارسة دوره الاجتماعي بصفة عادية دون ان تهتز صورته ويبقى انحرافه ضمن حدود وظيفة الدور المقبول اجتماعيا ،ولا يوصم رسميا على أنه منحرف كما لا يتم عزله اجتماعيا من المحيطين به ، أما **الانحراف الثانوي** فيقصد به خروج الفرد عن الضوابط المعبارية وفقدانه لمكانته ودوره الاجتماعي وغالبا ما يواجه هذا النوع من الانحراف ردود فعل صريحة وسريعة وعلنية ويمسي بذلك المنحرف موصوما وصمة رسمية من قبل السلطات الرسمية والاجهزة الامنية فضلا عن عزله اجتماعيا كرد فعل لانحرافه عن الضوابط والمعايير.

(23) محمد الجوهري وآخرون: **علم الاجتماع المشكلات الاجتماعية**، مطبعة العمرانية، 2000، ص 287.

(24) عـدنان الـدوري: **أسـباب الجريمـة وطبيعـة السـلوك الإجرامـي**، ط3، منشـورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص264.

(25) سامية محمد جابر: **سوسيولوجيا الانحراف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 136.

(26) ذياب البداينة وآخرون: **الوصم الاجتماعي واتجاهات طلبـة الجامعـات الأردنيـة نحـو المصابين بمرض الايدز**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد4، العدد 1، 2011، ص54.

(27) وعد إبراهيم خليل الأمير: **الحواسم: دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم**، مجلة آداب الرافدين ، العدد 56، 2009، ص 17.

(28) بندر سالم القصير: المرجع السابق، ص 40.

(29) جمال الدين عبد الخالق، السيد رمضان: **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة، الإسكندرية، 2001، ص 29.

(30) معن خليل العمر: **علم الاجتماع الانحراف** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 166.

(31) المرجع نفسه: ص28.

(32) عبد الفتاح دويدار، مايسة أحمد النيال: **الجرائم والجنايات من المنظور النفسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 248.

(33) مضواح آل مضواح: **الوصم والتشهير الباب الواسع للعود إلى الجريمة**، صحيفة الاقتصادية، العدد 07 أكتوبر 2013: http:// WWW.ALEqT.com